بحث بعنوان

العوامل المؤثرة فى إستدامة مشروعات التنمية

اعداد

د. أمل ابراهيم عبده سليمان
استاذ مساعد – قسم الخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية–جامعة أم القري

مشكلة البحث:

اتسعت دائرة المعلومات والاتصالات بين مختلف المجتمعات وتشابكت المصالح فيما بينها بالإضافة إلى حدوث تحولات اقتصادية تمثلت في التحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق لمسايرة تلك المتغيرات، حيث الأسواق الدولية المتنافسة والتكتلات الاقتصادية والقوى الاقتصادية والفكرية المتصارعة، مما أدى إلى تطور مفهوم التنمية، حيث أصبحت التنمية مسئولية أفراد المجتمع بما يتضمنه من مجتمع مدني، وبهذا فهي أيضاً تتطلب تعاون منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية تارة والمجتمع الأهلي تارة أخرى، عن طريق تحفيز الأفراد على العمل في صور متعددة سواء كانت مشاركة، شراكات، اتحادات، تحالفات.

أثبت هذا النموذج كفاءته في إحداث التنمية. ذلك لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية لا يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد أو جهة أو الدولة بمفردهم ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع أفراداً ومنظمات وجمعيات بالإضافة إلى الدولة، حيث أن الدولة بحاجة إلى قطاع ثالث يعزز أداءها، هذا القطاع – أي المجتمع المدني– تزايد تداوله خلال العقود الأخيرة ليكمل مهام القطاع العام والقطاع الخاص ويدفع وتيرة التنمية المحلية والوطنية .

لذا تناولت العديد من الكتابات تلك التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع المصري، وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، وركزت تلك الكتابات على تراجع دور الدولة في مجالات عدة خاصة مجال تقديم الخدمات للمواطنين الأمر الذي جعل البحث عن بديل للقيام بهذا الدور أمر حتمي، لذا ظهر المجتمع المدني بكافة صوره المتعددة كبديل لسد العجز الذي أصاب الدولة، وأدى لمشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة، ونخص بالذكر جمعيات تنمية المجتمع التي تعاظم دورها في إشباع الاحتياجات والتعامل مع مشكلات المجتمع.

وبالرغم مما سبق ذكره إلا إن مفهوم المجتمع المدني غاب طويلاً عن الخطاب السياسي والاجتماعي، ثم عاد ليظهر أيضاً كعامل أساسي في التغيير المجتمعي، حيث تصاعد الاهتمام بأدواره المختلفة ونخص بالذكر الدور التنموي للمجتمع المدني الذي تركز عليه دول العالم الثالث للخروج من أزمة تخلفها عن ركب التنمية، بما يخلقه من شبكة مؤسسات ومنظمات مستقلة ذاتياً ليس لها مركز واحد وإنما عدة آلاف من المراكز فعندما يكون المجتمع المدني قوي يقوم كمنظمات شعبية تطوعية بدعم ومساندة الجهود الحكومية لسد الفجوة التي أعقبت تقلص الدور الحكومي في تقديم الرعاية الاجتماعية، وبالتالي تعمل هذه المنظمات كشريك فاعل في المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية[١].

فإن المجتمع المدني يعد أهم مميزات النظم الديمقراطية من ناحية كونه بعداً بنيوياً أو كونه بعداً شبه ثقافية وكأنه روح تلك المجتمعات، فإن له مردوداً على تحقيق العدالة التوزيعية بالإضافة

إلى تطبيق مبدأ الحافز الفردي وهم مبدأين الطريق الثالث المستمدين من الطريق الأول" دولة الرعاية"، والطريق الثاني "دولة الرفاهية"[٢].

فمصر بالرغم من أنها تمتاز بامتلاكها عدد من منظمات المجتمع المدني بما تتضمنه من موارد بشرية تطوعية والتي تعتبر أهم الأصول التي تمتلكها هذه الدولة، إلا أن فلسفة التخطيط المستديم لبرامج وخدمات العمل الاجتماعي لا تزال غائبة عن الواقع المجتمعي في مصر. [٣]وهو ما تسعى الدراسة إلى تفعيله وإيجاده بطريقة واقعية لذا سوف تطبق الدراسة على الجمعيات الأهلية كأحدى منظمات المجتمع المدني وذلك لما يميزها عن غيرها من المنظمات حيث دورها الفعال في زيادة قدرة المجتمع المحلي على إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات التي تواجه أفراده من خلال تعرفها على موارد وإمكانات المجتمع واستثمارها والاستفادة منها في إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات ، كذلك ما تملكه من مرونة في قوانينها ولوائحها ذلك لأنها تعبر عن مشاركة الأفراد في خدمة مجتمعهم وكذلك رغبتهم في إشباع حاجاتهم التي لم تتكمن الدولة من توفيرها لهم من أجل النهوض بهذا المجتمع وذلك من خلال إطار إداري تنظيمي . حيث أكد الباحثين أن "تنمية المجتمع" لن تعطي النتيجة المطلوبة إلا بعد تقوية العلاقات الرسمية والبناء التحتي والتنظيمي للمجتمع ولبناء قدرة المجتمع لإدارة وتبني تغيير المجتمع[٤].

هذا في حين أكدت شعوب العالم المجتمعة فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة بجوهانسبرج، بجنوب أفريقيا فى سبتمبر ٢٠٠٢ التزامها بالتنمية المستدامة، وإقامة مجتمع عالمى إنسانى منصف وعطوف، يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع ، وتهدف خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاقتصادية والا جتماعية وحماية البيئة على تقليل عدد من العوامل مثل الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلا ك وتأثيرها على التنمية غير المستدامة ، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية ، وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى من شأنها أن تزيد من سرعة إمكانات الوصول إلى المتطلبات الأساسية مثل المياه النقية، والهواء النقى، والصرف الصحى، والمأوى الملائم، والطاقة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائى ، وحماية التنوع البيولوجى.

وباستقراء التراث النظري والدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت معوقات استدامة خدمات منظمات المجتمع المدني ومن هذه الدراسات دراسة "**مصطفى محمود مصطفى ١٩٩٨**" أوضحت أن المنظمات غير الحكومية لها دور فعال فى تنمية المجتمع المحلى وذلك من خلال اتصالها المباشر بالمواطنين وقدرتها على توفير الامكانيات والموارد كما أنها أكثر سرعة فى تقديم الخدمات الاجتماعية[٥]. دراسة " **أنزار أوزما Anzar Uzma ١٩٩٨**" أوضحت الدراسة أن كلا من المجتمعين الباكستانى والبنجلادشى أهتموا بتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة من خلال المنظمات غير الحكومية[٦] .

بينما أوضحت دراسة " **John ١٩٩٨** " طبيعة المؤسسة التطوعية للتنمية فى جنوب آسيا وقد بدأت فى اتخاذ اتجاه تقديم الخدمات والرفاهية للفقراء هذا بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات التنموية من خدمات آخري [٧] .

أما دراسة " **محمد عبد الصادق دندراوى ١٩٩٩** " فقد أوضحت أن الجمعيات الأهلية تعتبر المكمل لدور الدولة من خلال اعتماد وزارة الشئون الاجتماعية عليها فى تقديم العديد من الخدمات المركزية والمحلية وتسند لها كثير من المشروعات التنموية[٨].

بينما أكدت دراسة نهاد محمد كمال يحي: **دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري** دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥[٩]. ٢٠٠٠ فيما يتعلق بحجم وأنواع الجمعيات في المجتمع المصري في الفترة موضع الدراسة على أنها في اتجاهها للنمو حيث زيادة عددها ولكن معظمها تعاني من العديد من المعوقات التي تتمثل في قلة التمويل، وقلة الخبرات العملية، وسيطرة روح الشخصنة على معظم هذه الجمعيات،عزوف بعض الأفراد عن المشاركة في أعمال الجمعيات الأهلية.

وأشارت دراسة " **أنزار أوزما Anzar Uzma ٢٠٠٢** " الى أنه على الرغم من التطورات الكبيرة والملحوظة على المستوى الاقتصادى بباكستان إلا أن الحكومة الباكستانية قد فشلت فشلاً ذريعاً فيما يتصل بالتنمية البشرية فى حين أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تحقيق التنمية البشرية فى المناطق الريفية النائية والتى تعجز الحكومة عن الوصول لها[١٠]. أما دراسة محمد عبد الصادق دندراوي: "**الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية** " ٢٠٠٤[١١].فقد أكدت على أن الجمعيات الأهلية أحد المنظمات التي تعتمد بشكل أساسي بل والقائمة منذ إنشائها على العنصر البشري وبالتالي أصبحت الجمعيات الأهلية المنظومة التنموية المحلية القائمة على أساس المشاركة بل والمحرك الرئيسي لعملية المشاركة الشعبية التي يمكن من خلالها أن يتفاعل الفرد مع الآخرين لتحقيق أهداف اجتماعية ومن ثم خدمة المجتمع وتنميته. كذلك أكدت الدراسة على أن المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية تتمثل في مشكلة التمويل، وانعدام أشكال التعاون والتنسيق بالجمعيات الأهلية والمنظمات الأخرى، وعدم توفر عمل جماعي كافي.

وأوضحت دراسة " **وجدى محمد بركات ٢٠٠٥** " أن نشاط الجمعيات الخيرية يهتم فى المقام الأول بتقديم الخدمات كما ان الجمعيات الأهلية (الخيرية) تعمل على زيادة رأس المال المادى والبشرى فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية[١٢].

دراسة عادل محمد أنس بعنوان " **منظمات التنمية الحضرية بين تغاير أو تماثل كلاً من أهدافها الرسمية وأنشطتها الواقعية** "٢٠٠٦ [١٣] حيث ركزت الدراسة على التغيرات التي يمكن أن تحدثها الجمعيات الأهلية في بيئاتها المحيطة وأكدت الدراسة أيضاً على أن تنمية المجتمع

الحضري تجمع بين المشاركة وبين التدخل على مستوى شبكة المؤسسات الأهلية والحكومية ، كذلك أن جمعيات تنمية المجتمع المطبق عليها الدراسة تهدف في مجملها إلى حل المشكلات وإشباع احتياجاتهم من خلال الخدمات المتنوعة وكذلك زيادة نسبة أعضاء الجمعية العمومية أكدت الدراسة أيضاً على أهمية التعاون والتنسيق والمشروعات المشتركة بين الجمعيات. كما أن فعالية ونجاح الجمعيات الأهلية يتوقف بالدرجة على التعاون بين الكوادر الإدارية وليس السيطرة المنفردة على الإدارة لتوظيف الإمكانيات والموارد البشرية لتحقيق الأهداف والغايات المرغوبة .

أما دراسة سناء محمد حجازي بعنوان " **العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية** " ٢٠٠٦[١٤]. فقد أكدت على أن المجتمعات المحلية ذات المنظمات غير الحكومية أقوى في ضوء ما تملكه تلك المنظمات من قدرات تساعد على فتح قنوات مثمرة للتفاعل بينها وبين المجتمع، وأكد في هذا الإطار أن الجمعيات الأهلية في حاجة لتقوية قدراتها الحالية، كذلك تحتاج الدولة لتحديث اتجاه العمل الاجتماعي التطوعي بالجمعيات الأهلية والعمل على وضع إستراتيجية لتنميته . أكدت الدراسة على وجود علاقة بين القدرات المعلوماتية وتحسين الخدمة المقدمة من قبل المنظمة، هذا وهناك علاقة بين تشجيع الجمعيات للعلاقات التعاونية بين العاملين وزيادة كفاءة المنظمة فضلاً عن تعاون الجمعية مع الجمعيات الأخرى.

بينما أشارت دراسة أبو النجا محمد العمري: " **استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الخدمات بالجمعيات الأهلية**"٢٠٠٦[١٥].إلى أن ما تشهده المنظمات الاجتماعية الأهلية اليوم من تغيرات من أبرزها ارتفاع تكلفة الرعاية، والاعتماد المتزايد على التقنية المتطورة والمتغيرة بشكل سريع إضافة إلى زيادة الضوابط والضغوط الخارجية التي تمارسها جهات التمويل والترخيص والاعتماد بهدف تخفيض التكلفة وتحسين الجودة للخدمات. كما تشهد هذه المنظمات تغييراً ملحوظاً في سلوك المستفيدين من الخدمات يتمثل في الرغبة في المشاركة في جودتها، وفي ظل تلك التغيرات تزايد الاهتمام بسبل رفع كفاءة المنظمات الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.

وبينت دراسة " **محمد ممدوح عبد الله ٢٠٠٦** " أن الجمعيات الأهلية لها دور كبير فى تحقيق التنمية المستدامة كما أكدت أيضاً على أن هناك الكثير من المعوقات التى تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها[١٦]. وأكدت دراسة " **أحمد صادق رشوان ٢٠٠٧** " على أهمية المشاركة الفعالة للجمعيات الأهلية ووضع الخطط والبرامج لتحقيق أهدافها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٧]. وأشارت دراسة " **خالد عبد الفتاح عبد الله ٢٠٠٧** " أن الجمعيات الأهلية لها دور كبير فى تحقيق التنمية المستدامة كما وضعت الدراسة العديد من المؤشرات التخطيطية لكيفية الاستفادة من خدمات الجمعيات الأهلية[١٨] .و أوضحت دراسة " **فالح فواز سليمان**

٢٠٠٩ " أن الجمعيات الأهلية لديها القدرة على التواصل والاستمرارية مع أفراد المجتمعات المحلية لخلق وعى بمفاهيم المشاركة والانتماء والقدرة على التأثير وتحقيق التنمية البشرية[١٩].

واستهدفت دراسة **رشوان (٢٠١١)** وصف وتحليل أهم متغيرات بناء القدرات التمويلية للجمعيات الأهلية، والمتغيرات المؤسسية والمجتمعية المرتبطة ببناء القدرات التمويلية للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية.وقد أوضحت النتائج أن مشكلة التمويل هي فى مقدمة المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية، وأن أهم متغيرات بناء القدرات التمويلية للجمعيات هي(التبرعات والمنح الدولية والمشروعات المدرة للدخل والإدارة المالية). كذلك فإن هناك متغيرات مؤسسية منها الحكم الداخلي والادارة العامة وإدارة الخدمات. ومتغيرات مجتمعية منها الحوار المجتمعي والشراكة التنموية(٢٠).

وأخيراً أظهرت دراسة " **جاسم عبد الله عوض ٢٠١١** " أن هناك إسهام للجمعيات الأهلية اليمنية فى عملية التنمية فى المجتمع من خلال مجموعة أنشطة فى مجالات وأبعاد متعددة منها التعليمى والدينى والثقافى والاجتماعى وتنمية الموارد البشرية والتنمية الصحية والبيئية [٢١] .

واستهدفت **دراسة القرارعة(٢٠١٢)** معرفة أثر المشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الحكومية لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة. وقد أثبتت نتائج الدراسة أن إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ممولة من مؤسسات التمويل الحكومية قد عمل على استحداث فرص عمل جديدة مما أدي إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة فى المجتمع(٢٢).

دراسة الكواري(٢٠١٣) (٢٣)عن دور الوقف فى تمويل برامج الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات العربية الاسلامية. حيث أوضحت الدراسة الآثار الإيجابية لتطبيق نظام الوقف على التنمية وعلى الرعاية الاجتماعية ككل واقترحت الباحثة العمل على إعادة دور الوقف فى تمويل برامج الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات الاسلامية.

ومن خلال الدراسات السابقة نستخلص التالي :

١-أن هناك اهتمام كبير بالجمعيات الأهلية للوقوف على الدور الذى تلعبة فى مجال التنمية .

٢-تلعب الجمعيات الأهلية دور هام فى مجال تقديم الخدمات سواء خدمات تعليمية كما فى مشروعات محو الأمية أو صحية أو خدمات تساعد فى زيادة دخل الأسرة وبالتالى الارتقاء بالمجتمع .

٣- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية فى مجال التنمية البشرية إلا أن هناك مجموعة من العقبات التى تقف حائلاً أمامها ومنها ما يتعلق بالتخطيط والتنظيم والإدارة ومشكلات مادية .

الأمر الذى جعل البعض يذهب إلى ضرورة العمل على إصلاح هذا القطاع الذى يجب أن يلعب فى الوقت الراهن دوراً فاعلاً وعلمياً

كذلك أشارت الدراسات السابق عرضها إلى أن هناك بعض المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الأهلية والتي تؤثر على كفاءتها في توظيف الإمكانات والموارد البشرية المتاحة لتحقيق أهدافها والغايات المجتمعية المرغوبة كذلك تؤثر على فاعلية الخدمات المقدمة، كما تؤثر على دورها التنموي وهذه المشكلات تتضح في السيطرة المنفردة على الإدارة وعدم وجود تعاون وتنسيق بين الجمعيات وكذلك أكدت بعض الدراسات على أهمية امتلاك الجمعيات الأهلية قدرات تساعدها على فتح قنوات مثمرة للتفاعل بين المجتمع والمنظمات، وأيضاً أكدت على أهمية تكوين علاقات تعاونية بين العاملين والتي من شأنها زيادة كفاءة الجمعية الأهلية .

وتعتمد الجمعيات الاهلية فى تمويلها على التبرعات ورسوم العضوية وعائد مشروعاتها إلى جانب الحصول على تمويل لإقامة بعض مشروعات يحتاجها المجتمع المحلي ولا تستطيع قدرات السكان تمويل هذه المشروعات.

وعادة يكون هذا التمويل إما من خلال منح من وزارة الشئون الاجتماعية لتنفيذ مشروعات تري الوزارة أهميتها وتري قيام الجمعية بتنفيذ المشروع وادارته تحت اشراف الوزارة. والنوع الآخر هو التمويل من خلال الجهات المانحة سواء كانت مؤسسات دولية أو جهات خارجية .

وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من التمويل إلا أنه غير مستدام مما يتسبب في توقف مشروعات التنمية بعد سحب التمويل ومن ثم فقد تحددت مشكلة البحث فى تحديد معوقات استدامة مشروعات التنمية والعوامل التى يمكن من خلالها تحقيق استدامة مشروعات التنمية بعد توقف التمويل.

أهداف البحث: ينطلق البحث من هدف ئيسي مؤداه

تحديد عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية.

والذي يتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:-

١- تحديد العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية.

٢- تحديد العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية.

٣- تحديد العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية.

٤- تحديد العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من تساؤل ئيسي مؤداه

ما عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

والذي يتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:-

١- ما العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

٢- ما العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

٣- ما العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

٤- ما العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

الإطار النظري البحث:

المقصود بالاستدامة بشكل عام:

لابد أن نستعرض جذور مفهوم التنمية المستدامة فى الفكر التنموى التقليدى، حتى يتسنى لصانعي القرار الاقتصادى والسياسى تغيير النظرة التقليدية الى التنمية وتأسيس آليات تنموية تؤمن الاستمرارية والتداعم، ويتمثل ذلك فى توضيح الاطار الفكرى لمفهوم التنمبة المستدامة وبيان ما أضافه لنظرية التنمية، كما تهدف أيضا التعرف على مدى واقعية تبنى ذلك المفهوم فى صياغة استراتيجية التنمية فى مصر.

للاستدامة عدة أبعاد لابد أن تتحقق الأمور التالية[٢٤]:

- عندما تكون مرنة في وجه الضغوطات والصدمات الخارجية.

- عندما لا تتوقف على الدعم الخارجي (وإن كانت، يجب أن يكون هذه الدعم نفسه مستداماً من الناحية الاقتصادية والمؤسساتية).

- أن تحافظ على إنتاجية الموارد الطبيعية على المدى البعيد.

- ألا تقوّض سُبل عيش الآخرين أو ألا تقبل بتسوية تجعل من خيارات سُبل العيش مفتوحة للآخرين.

هناك طريقة أخرى لصياغة الأبعاد العديدة للاستدامة في مفاهيم محددة وهي التمييز بين النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للنظم المستدام .

• تتحقق **الاستدامة البيئية** عندما يتم الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الداعمة للمعيشة أو تعزيزها لأغراض استعمالها من قبل الأجيال المستقبلية.

• تتحقق **الاستدامة الاقتصادية** عندما يمكن المحافظة على مستوى محدد من الإنفاق على مر الزمن، وفي سياق سُبل عيش الفقراء، تتحقق الاستدامة الاقتصادية إذا ما تم تحقيق واستدامة الخط القاعدي من الرفاهة الاقتصادية (من المرجح أن يكون للخط القاعدي الاقتصادي خاصاً لكل حالة على حدة رغم أنه من الممكن أن يتم التفكير به ضمن مفهوم" دولار في اليوم "بحسب أهداف التنمية العالمية).

• تتحقق **الاستدامة الاجتماعية** عندما يتم تحقيق الحد الأدنى من الإقصاء الاجتماعي والحد الأعلى من العدالة الاجتماعية.

• تتحقق **الاستدامة المؤسساتية** عندما يكون للعمليات والبنى السائدة القدرة على متابعة أداء وظائفها على المدى الطويل .

يمكن أن تصنف قلة فقط من سُبل العيش على أنها مستدامة عبر كل هذه الأبعاد .ومع ذلك، تعدّ الاستدامة هدفاً رئيسياً يجب أن يؤثر السعي لتحقيقه في كل نشاطات الدعم الخاصة بالتنمية الدولية. يمكن عندها تقييم التقدم باتجاه تحقيق الاستدامة حتى لو لم يتم تحقيق هذه الاستدامة "بشكل كامل".

جذور مفهوم التنمية المستدامة(٢٥):

برغم أن جذور التنمية المستدامة ترجع الى التسعينيات، إلا أن صدور تقرير لجنة براند تلاند يعتبر هو الميلاد الحقيقى لمفهوم التنمية المستدامة، حيث عرف تقرير براند تلاند التنمية المستدامة بأنها " **الجهود التى تبذل لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس والأضرار بمساعى الأجيال القادمة فى قدرتها على تلبية احتياجاتها**".

ومما لاشك فيه وجود خلط بين التعريفات العديدة الذى ظهرت لتعريف التنمية المستدامة. والاختلاف حول مفهوم التنمية المستدامة يرجع بصورة أساسية الى اختلاف الأدوات والأهداف بين المهتمين باستدامة التنمية والى صعوبة تحديد الانماط الانتاجية والاستهلاكية المستدامة.

بالإضافة الى أنه يتم تناولها على مستويات مختلفة، فالحديث عن الاستدامة على المستوى القومي يختلف عن الحديث عن الاستدامة العالمية، وفى حين أن الحديث عن الاستدامة الوطنية يتناول الأهداف المتنافسة داخل حدود دولة معينة سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو

بيئية، والتى يعتمد تحقيقها بصورة أساسية على موارد الدولة وظروفها الخاصة الى جانب علاقاتها الدولية، فإن المهتمين بالاستدامة العالمية يركزون على القضايا الكونية مثل التغيرات المناخية وثقب الأوزون وانقراض الحيوانات والنباتات وغير ذلك، مع عدم الاهتمام بقضايا الفقر وسوء توزيع الدخل العالمى، إضافة الى ان كل دولة تهتم بصورة أساسية بتحقيق مصالحها الخاصة.

فمثلا ماذا تعنى التنمية المستدامة للدول الغنية ؟ أن التنمية المستدامة تعنى إجراء خفض عميق فى استهلاك الدول الغنية من الطاقة والموارد الطبيعية وأحداث تحولات جذرية فى أنماط حياة شعوب هذه البلاد . وأما للدول الفقيرة فتعنى التنمية رفع المستوى المعيشي للسكان والقضاء على نسب الفقر به.

أضاف مفهوم التنمية المستدامة بعداً جديداً للمفاهيم المتعلقة بالتنمية، فالناظر فى مفهوم التنمية وما لحقه من إضافات يتأكد من أن مفهوم التنمية المستدامة هو تتويج لتطوير عرفه مفهوم التنمية ومحاولة لتجاوز الثغرات التي وقعت فيها المفاهيم السابقة والتى دفعت إلى بلورة مفهوم التنمية المستدامة . فمصطلح التنمية ولد ناقص وغير محدد المجال بشكل واضح لانه كان يعبر عن عملية مادية بحته تتأسس على إنشاء البنيات الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير وسائل العيش مع اغفال دور التنشئة الاجتماعية بمضامينها الثقافية والأخلاقية أو عدالة التوزيع وتحسين مستويات الدخل لمختلف فئات المجتمع وشرائحه حتى عند علماء الاجتماع الذين اهتموا بمفهوم التنمية . وقد عمل منظروا مفهوم التنمية الشاملة فى صيغته الثانية على تجاوز القصور الموضوعي للمفهوم لكن دون القدرة على تجاوز القصور الجغرافى والاستراتيجى للمفهوم(٢٦).

فقد ظل مفهوم التنمية يرسخ تقسيم العالم الى مركز وهامش، وظل يحمل داخله دلالات تبعية نموذج التنمية فى العالم الثالث للعالم الغربى الصناعى، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى اعتبار الانسان هو هدف التنمية من خلال عملية تنموية شاملة وانسانية وانسجاما مع الاطار الجغرافى والاجتماعى والثقافى والحضارى ومن هنا ظهر الجيل الثالث من مفهوم التنمية وهو مفهوم التنمية المستقلة الذى يحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل ابعاده(٢٧).

وقد مر هذا المفهوم من خلال ثلاث مراحل أساسية ففى المرحلة الأولى ركز مفهوم التنمية منذ الخمسينيات على انها زيادة فى الاستثمار مما يؤدى الى تطوير هيكل الاقتصاد ومن ثم إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وقد ظهر فى المرحلة الثانية انتقادات تثير قضية توزيع الدخل والجوانب الاجتماعية الأخرى مما يعنى بالتنمية البشرية الى جانب رأس المال، وفى المرحلة الثالثة أصبح يؤخذ فى الاعتبار طبيعة العلاقات الإنسانية وأصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسى على نوعية الحياة والمحافظة على البيئة أكثر من التركيز على إنتاج السلع والخدمات.

وتأكيداً على سبق تهتم التنمية المستدامة بالنظر إلى جهود التنمية المبذولة وانعكاساتها عند صياغة خطط التنمية على مستوى المجتمعات المحلية.

قدرة منظمات المجتمع على تحقيق الاستدامة[٢٨]:

يعتبر الاستقرار المالي من أهم العوامل التي تحقق الاستدامة لخطط منظمات المجتمع المدني، مع العلم أن منظمات المجتمع المدني بالدول النامية تواجه مشكلات في جذب كلٍ من موارد التمويل الأجنبية والمحلية، حيث في الوقت الذي تتلقى فيه بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة، بما في ذلك جمعية كاريتاس، والهيئة القبطية الإنجيلية، ومصر الخير، وجمعية صعيد مصر للتعليم والتنمية، تمويلًا أجنبيًا ومحليًا، فإن المنظمات متوسطة وصغيرة الحجم لديها قدرات محدودة لجذب التمويل المحلي، وبالتالي تعتمد في المقام الأول على التمويل الأجنبي .وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن كميات التمويل الأجنبي المتلقاه من جانب القطاع في عام ٢٠١٢ ، فإن منظمات المجتمع المدني تعتقد أن مستويات التمويل الأجنبي قد تدهورت نتيجة للحملة ضد منظمات المجتمع المدني فضلًا عن الاضطرابات السياسية في البلاد .علاوةً على ذلك، فقد رفضت الحكومة طلبات للتمويل الأجنبي في عام ٢٠١٢ .على سبيل المثال، رفضت الحكومة كل طلبات الموافقة على التمويل الأجنبي المقدمة من جانب البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، مما جعله عُرضة للإغلاق.

تعتمد عدد من المنظمات مثل جمعية أنصار السنة على التمويل من متبرعين أفراد ومؤسسات من الدول العربية .ويدعم كثير من الأقباط الذين انتقلوا إلى الخارج على سبيل المثال بشكل مباشر الكنيسة القبطية المصرية والعديد من الجمعيات المسيحية التي تعمل في البلاد.

لا تقدم أي منظمات محلية بشكل روتيني وموثوق التمويل لمنظمات المجتمع المدني. ويأتي التمويل المحلي من متبرعين أفراد أو مؤسسات، بما في ذلك مؤسسات ساويرس، والألفي، والفنار، ومنصور، والمركز الثقافي، أثناء بعض الفترات أو مقابل خدمات محددة وتعتمد كثير من المنظمات المقدمة للخدمات في المناطق الريفية في مصر على الدعم المحلي .أما الحكومة المصرية فتتعاقد مقابل خدمات بعض المنظمات.

تجذب بعض المنظمات الكبيرة، مثل بنك الطعام، ومصر الخير، والجمعية الشرعية، وجمعية الأورمان مجموعة هائلة من مصادر التمويل .ومعظم هذه المنظمات ذات انتماء ديني .وتمثل الزكاة (إعطاء الصدقات) جزءًا كبيرًا من تمويل هذه المنظمات.

كان التمويل والدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني من برامج المسئولية الاجتماعية للشركات جليًا خلال عام ٢٠١٢ .على سبيل المثال، قدمت شركة فودافون تمويلًا إلى الجمعيات التي تعمل لتعزيز محو الأمية تنفذ الشركات الأكبر برامج شبيهة، وقد أسس بعض هذه الشركات

أقسامًا للمسئولية الاجتماعية للإشراف على الشراكات متعددة القطاعات مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني من الناحية القانونية أن تحتفظ بسجلات مالية، إلا أن الكثير من المنظمات تفتقر إلى الشفافية أو تقلل من أهمية العمل بطريقة شفافةحيث تفتقر المنظمات صغيرة ومتوسطة الحجم على الأرجح إلى ممارسات الإدارة المالية نظرًا للجمعيات العمومية الضعيفة وعدم وجود مراجعين محترفين .تلجأ هذه المنظمات في بعض الأحيان إلى استخدام موظفين من وزارة التضامن الاجتماعي للمراقبة والإشراف على سجلاتهم .على الرغم من ذلك، فإن وزارة التضامن الاجتماعي مسئولة عن مراقبة سجلات الجمعيات الأهلية وحساباتها، ويمثل هذا فرصًا للفساد .لا تحتفظ بعض الجمعيات الصغيرة بسجلات مالية منتظمة على الإطلاق .أما الجمعيات الأكبر فلديها المزيد من الضوابط الإدارية بشكل عام وزيادة في الشفافية والمحاسبة.

الاجراءات المنهجية:

نوع البحث: ينتمي البحث لنوع البحوث الوصفية التحليلية، حيث يسعى البحث إلى وصف وتحليل عوامل تحقيق الاستدامة للمشروعات التنموية.

المنهج المستخدم: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم سحب عينة عشوائية منتظمة من كشوف الجمعيات الأهلية النشطة بمدينة الفيوم (*) والتي بلغ قوامها (٣٨) جميعة أهلية من اجمالي عدد الجمعيات النشطة بها (١٢٠)، وبتوزيع الاستمارة على مديري الجمعيات عينة البحث، بلغ عدد الاستمارات المستوفاه (٢٧)، وتم استبعاد (١١) استمارة.

أدوات البحث: تمثلت أدوات البحث في

- استمارة استبيان تطبق على مديري الجمعيات الأهلية عينة البحث.
- دليل مقابلة لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث.

مجالات البحث:

المجال المكاني: تمثل المجال المكاني بمدينة الفيوم.

المجال البشري وعينة الدراسة:تمثل عينة البحث (٦٥) مفردة، حيث تتضمن (٢٧) من مديري الجمعيات الأهلية، (٣٨) من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات عينة البحث.

* وفق تقييم مديرية التضامن الاجتماعية بمحافظة الفيوم ٢٠١٦

المجال الزمنى: تمثل المجال الزمني في فترة جمع البيانات في الفترة من ٢٠١٦/٢/١ حتى ٢٠١٦/٣/١.

مناقشة نتائج البحث:

عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان

١- خصائص عينة البحث

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث

الاستجابة		ك	%	الاستجابة		ك	%
النوع	ذكر	١١	٤٠,٧	السن	أقل من ٣٠سنة	٦	٢٢,٢
	انثى	١٦	٥٩,٣		٣٠ – أقل من ٤٠	١٥	٥٥,٦
المؤهل	متوسط	٢	٧,٤		٤٠ – أقل من ٥٠	٤	١٤,٨
	عالي	١٩	٧٠,٤		٥٠ سنة فأكثر	٢	٧,٤
	ماجستير	٥	١٨,٥	سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٦	٥٩,٣
	دكتوراه	١	٣,٧		٥ – أقل من ١٠	٩	٣٣,٣
عدد المشروعات المنفذة بالجمعية	أقل من ٥ مشروعات	١٦	٥٩,٣		١٠ – أقل من ١٥	١	٣,٧
	٥ – أقل من ١٠	٩	٣٣,٣		أكثر من ١٥سنة	١	٣,٧
	١٠ مشروعات فأكثر	٢	٧,٤	نوعية المشروعات التي تنفذها الجمعية	المجال الاقتصادي	٢٦	٩٦,٣
أسباب توقف المشروعات	اقتصادية	٢٢	٨١,٥		المجال الصحي	٧	٢٥,٩
	مجتمعية	١٥	٥٥,٦		المجال الاجتماعي	١٨	٦٦,٧
	تنظيمية	١٩	٧٠,٤		المجال التعليمي	١٣	٤٨,٢
	بشرية	١٣	٤٨,٢		مجال رفع الوعي	١٩	٧٠,٤

باستقراء الجدول رقم (١) والذي يوضح توزيع عينة البحث طبقاً للنوع، حيث اتضح أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور، فكانت نسبة الإناث (٥٩,٣٥٪)، بينما كانت نسبة الذكور (٤٠,٧٪).إما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث طبقاً للمؤهل، يتبين أن أعلى نسبة للعاملين الجمعيات الأهلية من الحاصلين على مؤهل عالي بنسبة (٧٠,٤٪)، بينما العاملين بالجمعيات الحاصلين على الماجستير، فقد بلغت نسبتهم (١٨,٥٪)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط نسبتهم (٧,٤٪)، كذلك الحاصلين على مؤهل دكتوراه نسبتهم (٣,٧٪).

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث طبقاً للفئات العمرية يتبين من أن أعلى نسبة كانت في الفئة العمرية (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) (٥٥,٦٪)، بينما الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) بلغت نسبتهم (٢٢,٢٪)، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) (١٤,٨٪)، هذا بالإضافة إلى من تقع أعمارهم في الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) بلغت نسبتهم (٧,٤٪).

كذلك تبين بيانات الجدول السابق توزيع عينة البحث طبقاً لسنوات الخبرة في مجال العمل الاجتماعي، حيث كانت أعلى نسبة لمن لديهم عدد سنوات خبرة في مجال العمل الاجتماعي تقع الفئة (أقل من ٥ سنوات)، بنسبة (٥٩,٣٪)، في حين من كان عدد سنوات خبرتهم في الفئة من (٥ إلى إقل من ١٠سنوات) بلغوا نسبة (٣٣,٣٪)، أما من كان عدد سنوات خبرتهم في مجال العمل الاجتماعي (١٠- أقل من ١٥ سنة) بلغت نسبتهم (٣,٧٪)، كذلك حصل على نفس النسبة من تقع عدد سنوات خبرتهم في مجال العمل الاجتماعي(١٥ سنة فأكثر)، الأمر الذي يدلل على أن الجمعيات الأهلية تعتمد على عاملين قليلي الخبرة.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث طبقاً لعدد المشروعات للجمعيات التي يعملون بها، اتضح أن أعلى نسبة كانت لمن يعملون في جمعيات أهلية لديها عدد مشروعات تقع في الفئة (أقل من ٥ مشروعات) والذين بلغت نسبتهم (٥٩,٣٪)، أما من يعملون في جمعيات أهلية لديها عدد مشروعات تقع في الفئة (من ٥ مشروعات إلى أقل من ١٠مشروعات) بلغت نسبتهم (٣٣,٣٪)، في حين من يعملون في جميعات أهلية لديها عدد مشروعات تقع في الفئة (من ١٠ مشروعات فأكثر) بلغت نسبتهم (٧,٤٪).

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث طبقاً لنوعية المشروعات التي تنفيذها الجمعيات التي يعملون بها، نجد أن أعلى نسبة كانت لمن يعملون في جمعيات أهلية تنفذ مشروعات في المجال الاقتصادي، حيث بلغت نسبتهم (٩٦,٣٪)، وتمثلت تلك المشروعات في توفير قروض ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة أو غيرهم من الفئات المستهدفة طبقاً لأهداف المشروع المنفذ بكل جمعية، أما من يعملون في جمعيات أهلية تنفذ مشروعات في المجال الاجتماعي، بلغت نسبتهم (٦٦,٧٪)، والتي تمثلت في إنشاء تقديم المساعدات المادية للمقبلين على الزواج، كذلك التعاون مع بنك الطعام في توزيع وجبات على الفقراء، وتقديم خدمات استخراج بطاقات الرقم القومي، وغيرها من المستندات الحكومية، كذلك تقديم تسهيلات لحصول الفئات المستهدفة على خدمات لضمان الاجتماعي، أو التأمين الاجتماعي، بينما من يعملون في جمعيات أهلية تنفذ مشروعات في مجال رفع الوعي، بلغت نسبتهم (٧٠,٤٪)، وتمثلت تلك المشروعات في المشروعات المنفذة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي بهدف رفع الوعي البيئي لبعض المجتمعات المستهدفة، كذلك المشروعات التي تتضمن تنفيذ بعض الندوات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية السليمة، كذلك المشروعات التي تتضمن تنفيذ جلسات إرشادية حول بعض القضايا الملحة في وقت معين، في حين من يعملون في جمعيات أهلية تنفذ مشروعات في المجال التعليمي، بلغت نسبتهم (٤٨,٢٪)، حيث تمثلت تلك المشروعات في فتح فصول لمحو الأمية أو فتح مدارس الفصل الواحد، كذلك عمل عقد ندوات خاصة بأهمية التعليم، أما من يعملون في جمعيات أهلية تنفيذ مشروعات في المجال الصحى بلغت نسبتهم (٢٥,٩٪)، والتي تمثلت في

عقد ندوات حول السلامة والصحة المهنية لكل مهنة على حدة، كذلك تنفيذ قوافل طبية لبعض القرى والمجتمعات الفقيرة، وغيرها من المشروعات، ومن الملاحظ أن معظم تلك المشروعات تحتاج إلى تمويل لا تستطيع الجمعيات الأهلية توفيره بعد إنتهاء مدة تلك المشروعات، كذلك إن المستهدفين من تلك المشروعات يعجزون عن تقديم مساهمات للحصول على خدمات تلك المشروعات الأمر الذي كان سبب لتنفيذ تلك المشروعات بتلك المجتمعات دون غيرها.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً لأسباب توقف المشروعات التنموية بالجمعيات التي يعملون بها، أتضح أن أعلى نسبة كانت للعاملين بجمعيات أهلية توقفت مشروعاتها لأسباب اقتصادية، والذين بلغت نسبتهم (٨١,٥٪)، وكان من أهم تلك الأسباب الاقتصادية انتهاء مدة التمويل وعدم قدرة الجمعية على توفير مصدر تمويل بديل، أما الذين يعملون في جمعيات أهلية توقفت بعض مشروعاتها لأسباب تنظيمية بلغت نسبتهم (٧٠,٤٪)، في حين من يعملون في جمعيات أهلية توقفت مشروعات لأسباب مجتمعية بلغت نسبتهم (٥٥,٦٪)، بينما من يعملون في جمعيات أهلية توقفت مشروعاتها لأسباب بشرية بلغت نسبتهم (٤٨,٢٪)، حيث ذكر البعض أن مديري تلك المشروعات بعد انتهاء مدة العقد مع الجهة المانحة يبحثون عن فرصة عمل في مشروع أخر ممول من جهة أخرى.

٢- النتائج الخاصة بالبعد الأول: العوامل الاقتصادية

جدول رقم (٢) يوضح ترتيب العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	لاتستطيع الجمعية توفير مرتبات العاملين بعد انتهاء منحة المشروع التنموي.	١٢	٤٤,٤	٤	١٤,٨	١١	٤٠,٧	53	17.7	65.4	٢
٢	تتطلب أنشطة المشروعات التنموية توفير امكانيات مالية لا تستطيع الجمعية توفيرها بعد انتهاء مدة التمويل.	١٩	٧٠,٤	٥	١٨,٥	٣	١١,١	38	12.7	46.9	٥
٣	المشروعات التنموية لا تدر الدخل الكافي لتوفير استمراريتها	١٧	٦٣,٠	٢	٧,٤	٨	٢٩,٦	٤٥	١٥,٠	٥٥,٦	٤
٤	لا تلتزم الجهات الشريكة بتنفيذ المساهمات المخطط لها في مرحلة الإعداد للمشروعات.	١٣	٤٨,١	٢	٧,٤	١٢	٤٤,٤	٥٣	١٧,٧	٦٥,٤	م٢
٥	لا تستمر بالجمعية إلا المشروعات التنموية التي تحقيق التمويل الذاتي.	٢٢	٨١,٥	٠	٠,٠	٥	١٨,٥	٣٧	١٢,٣	٤٥,٧	٦
٦	تكلف الجمعية العاملين لديها بمشروعات ممولة للعمل بالمشروعات التي انتهى تمويلها.	٢٣	٨٥,٢	٤	١٤,٨	٠	٠,٠	٣١	١٠,٣	٣٨,٣	٧
٧	تقديم الجمعية نفس الخدمات بمقابل يغطي جزء من	٢٠	٧٤,١	٧	٢٥,٩	٠	٠,٠	٧٤	٢٤,٧	٩١,٤	١

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
	تكاليف الخدمة بعد انتهاء تمويل المشروع.										
٨	لا تقبل الفئات المستهدفة دفع مقابل لخدمات كانت تستفيد بها بلا مقابل.	٢٥	٩٢,٦	٢	٧,٤	٠	٠,٠	٢٩	٩,٧	٣٥,٨	٨
	المجموع	١٥١		٢٦		٣٩		٣٦٠			
	المتوسط	١٨,٨٧٥		٣,٢٥		٤,٨٨					
	النسبة	69.9		12		18.1					
	المتوسط المرجح	٤٥									
	القوة النسبية للبعد	55.6									

تشير بيانات الجدول السابق رقم(٢) إلى النتائج المرتبطة بالعوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات توزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٤٥) والقوة النسبية (٥٥,٦٪)، وبذلك يكون مستوى البعد ضعيف، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول الموافقة على عبارات البعد السلبية، ومما يدل على ذلك أن نسبة ممن أجابوا نعم بلغت (٦٩,٩٪) في حين نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (١٢٪) ونسبة (١٨,١٪) أجابوا لا.

وقد جاء ترتيب العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، والتي جاءت على النحو التالي:-

١- جاءت العبارة رقم (٧) والتي مفادها "**تقديم الجمعية نفس الخدمات بمقابل يغطي جزء من تكاليف الخدمة بعد انتهاء تمويل المشروع**" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٢٤,٧) وقوة نسبية (٩١,٤ ٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية بعد إنتهاء التمويل توفر نفس الخدمة بمقابل مادي حتى لا تفقد مستفيديها.

٢- وجاءت العبارة رقم(١) والتي مفادها "**لاتستطيع الجمعية توفير مرتبات العاملين بعد انتهاء منحة المشروع التنموي.**" في الترتيب الثاني بوزن مرجح (١٧,٧) وقوة نسبية (٦٥,٤٪)، وتشير استجابات المبحوثين إلى الجمعيات الأهلية تواجه تحدي توفير مرتبات العاملين بعد انهاء التمويل وهذا أكدت عليها أيضا استجابات أعضاء مجالس إدارات الجمعيات عينة البحث، وجاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها "لا تلتزم الجهات الشريكة بتنفيذ المساهمات المخطط لها في مرحلة الإعداد للمشروعات" في نفس الترتيب وبهذا تشير استجابات المبحوثين إلى أن بعض الجهات الشريكة توقف أي مساهمات خاصة باستدامة المشروع مثل توفير أماكن أو مساهمات

مادية أو غيرها من المساهمات بعد انتهاء مدة العقد، لذا استمرار أي مشروع بعد انتهاء مدة العقد ترجع للمبادرات الفردية من قبل الجمعيات المنفذة.

٣- وجاءت العبارة رقم(٣) والتي مفادها "**المشروعات التنموية لا تدر الدخل الكافي لتوفير استمراريتها**" في الترتيب الرابع بوزن مرجح (١٥) وقوة نسبية (٥٥,٦٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن المشروعات التنموية غالبا ما تهدف إلى تغير وعي أفراد المجتمع أو واقع معين لذا فإن الخدمات المقدمة غالباً لا يكون عليها الطلب الكافي من قبل أفراد المجتمع لتدر دخل للجمعيات المنفذة.

٣-وجاءت العبارة رقم(٢) والتي مفادها "**تتطلب أنشطة المشروعات التنموية توفير امكانيات مالية لا تستطيع الجمعية توفيرها بعد انتهاء مدة التمويل.**" في الترتيب الخامس بوزن مرجح (١٢,٧) وقوة نسبية (٤٦,٩٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في الموارد المادية التي تطلبها الأنشطة التنموية.

٤- النتائج المرتبطة بالبعد الثاني: العوامل التنظيمية

جدول رقم (٣) يوضح ترتيب العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تفضل قيادات الجمعية البدء في مشروعات جديده بدلا من تحقيق استمرارية المشروعات المنفذة	١٦	٥٩,٣	٤	١٤,٨	٧	٢٥,٩	45	15.0	55.6	٥
٢	تتضمن خطة أي مشروع بالجمعية جزء لتحقيق الاستمرارية	٢٦	٩٦,٣	١	٣,٧	٠	٠,٠	80	26.7	98.8	١
٣	تجد الجمعية صعوبة في الالتزام بالأنشطة التي تحقق الاستمرارية	٦	٢٢,٢	١٨	٦٦,٧	٣	١١,١	57	١٩,٠	٧٠,٤	٣
٤	تفضل الجمعية استهداف فئات جديدة دون الفئات السابق العمل معها.	١١	٤٠,٧	٨	٢٩,٦	٨	٢٩,٦	51	١٧,٠	٦٣,٠	٤
٥	تنسق الجمعية بين المشروعات التي تنفذها لتحقيق استمرارية كل منها.	١٨	٦٦,٧	٩	٣٣,٣	٠	٠,٠	72	٢٤,٠	٨٨,٩	٢
المجموع		77		40		18		305			
المتوسط		15.4		8		3.6					
النسبة		57		29.6		13.3					
المتوسط المرجح		٦١									
القوة النسبية لليعد		**75.3**									

تشير بيانات الجدول السابق رقم(٣) إلى النتائج المرتبطة بالعوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات توزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٦١) والقوة النسبية (٧٥,٣٪)، وبذلك يكون مستوى البعد متوسط، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاسجابات تركز حول الموافقة على عبارات البعد السلبية، ومما يدل على ذلك أن

نسبة ممن أجابوا نعم بلغت (٥٧٪) في حين نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (٢٩,٦٪) ونسبة (١٣,٣٪) أجابوا لا.

وقد جاء ترتيب العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، والتي جاءت على النحو التالي:-

١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها "تتضمن خطة أي مشروع بالجمعية جزء لتحقيق الاستمرارية" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٢٦,٧) وقوة نسبية (٩٨,٨٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن خطة أي مشروع تنموي تتضمن أنشطة لتحقيق استدامته، حيث أنه بسؤال أعضاء مجالس إدارة الجمعيات عينة البحث أتضح أن تلك أصبحت متطلب من متطلبات قبول مقترحات الشاريع التنموية من قبل الجهات المانحة والحصول على التمويل.

٢- وجاءت العبارة رقم(٥) والتي مفادها "تنسق الجمعية بين المشروعات التي تنفذها لتحقيق استمرارية كل منها" في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٢٤) وقوة نسبية (٨٨,٩٪)، وتشير استجابات المبحوثين حرص جمعية على توفير خدمات متنوعة للمستدفين مع التأكيد على ضرورة التوجه إلي مستفيدين جدد وتوسيع نطاق عمل الجمعية.

٣- وجاءت العبارة رقم(٣) والتي مفادها "تجد الجمعية صعوبة في الالتزام بالأنشطة التي تحقق الاستمرارية" في الترتيب الثالث بوزن مرجح (١٩) وقوة نسبية (٧٠,٤٪)، وتشير استجابات المبحوثين أنه عند تنفيذ أنشطة خطط المشروعات تواجه عدة صعوبات منها أنشطة تحقيق الاستدامة لتلك المشروعات.

٤- وجاءت العبارة رقم(٤) والتي مفادها " تفضل الجمعية استهداف فئات جديدة دون الفئات السابق العمل معها " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (١٧) وقوة نسبية (٦٣٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات تحرص على عدم تجاهل والحفاظ على التواصل المستمر مع المستفيدين مع استهداف فئات جديدة، في بعض الأحيان يمكن الاعتماد على المتسفدين للوصول إلى فئات مستهدفة جديدة.

٥- النتائج المرتبطة بالبعد الثالث: العوامل المجتمعية.

جدول رقم (٤) يوضح ترتيب العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	يوجد ثقافة مجتمعية تخص العمل التطوعي تضمن استمرارية المشروعات التنموية بعد انتهاء التمويل.	٢	٧,٤	٧	٢٥,٩	١٨	٦٦,٧	38	12.7	46.9	٢
٢	لا تهتم الجهات الممولة باستمرارية المشروعات التنموية بعد توقف التمويل.	٨	٢٩,٦	٨	٢٩,٦	١١	٤٠,٧	57	19.0	70.4	١
٣	لاتهتم مديرية الشئون الاجتماعية بمتابعة استمرارية المشروع بعد انتهاء التمويل.	٢٥	٩٢,٦	٢	٧,٤	٠	٠,٠	29	٩,٧	٣٥,٨	٣

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
	المجموع	35		17		29		124			
	المتوسط	11.7		5.7		9.7					
	النسبة	43.2		21		35.8					
	المتوسط المرجح	٤١,٣									
	القوة النسبية للبعد	**51.03**									

تشير بيانات الجدول السابق رقم(٤) إلى النتائج المرتبطة بالعوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات توزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٤١,٣) والقوة النسبية (٥١٪)، وبذلك يكون مستوى البعد ضعيف، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاسجابات تركز حول غياب الموافقة على عبارات البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة ممن أجابوا نعم بلغت (٤٣,٢٪) في حين نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (٢١٪) ونسبة (٣٥,٨٪) أجابوا لا.

وقد جاء ترتيب العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، والتي جاءت على النحو التالي:-

١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها "لا تهتم الجهات الممولة باستمرارية المشروعات التنموية بعد توقف التمويل" في الترتيب الأول بوزن مرجح (١٩) وقوة نسبية (٧٠,٤٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في التواصل مع الجهات المانحة بعد توقف المشروع، وفسر البعض هذا بأن المسؤلين عن تلك المشروعات بالجهات المانحة هم أيضاً ينتهي عقدهم ويتولون مسؤلية مشروعات جديدة.

٢- وجاءت العبارة رقم(١) والتي مفادها "يوجد ثقافة مجتمعية تخص العمل التطوعي تضمن استمرارية المشروعات التنموية بعد انتهاء التمويل." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (١٢,٧) وقوة نسبية (٤٦,٩٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في جذب المتطوعين لضمان استمرارية المشروعات التنموية.

٤- وجاءت العبارة رقم(٣) والتي مفادها "لاتهتم مديرية الشئون الاجتماعية بمتابعة استمرارية المشروع بعد انتهاء التمويل" في الترتيب الثالث بوزن مرجح (٩,٧) وقوة نسبية (٣٥,٨٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن مديرية الشئون الاجتماعية لا تتدخل فنياً في متابعة الجمعيات الأهلية ولكنها تكتفي بالمتابعة المالية والقانونية لأنشطة الجمعيات.

٦- النتائج المرتبطة بالبعد الرابع: العوامل البشرية

جدول رقم (٥) يوضح ترتيب العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	لدى الجمعية كوادر بشرية تستطيع التخطيط لتحقيق استمرارية المشروعات التنموية.	١٨	٦٦,٧	٩	٣٣,٣	٠	٠,٠	72	24.0	88.9	٢
٢	لدى الجمعية عدد كافي من المتطوعين يضمن استمرارية المشروعات التنموية.	٦	٢٢,٢	٩	٣٣,٣	١٢	٤٤,٤	48	16.0	59.3	٣
٣	انقطاع التمويل يؤثر فى الاستعانة بموظفين أكفاء فى ادارة المشروعات.	٢٥	٩٢,٦	٢	٧,٤	٠	٠,٠	٢٩	٩,٧	٣٥,٨	٤
٤	يجب أن يكون ضمن مكونات المشروع الممول مكون خاص بتنمية قدرات العاملين المهنية	٢٧	١٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٨١	٢٧,٠	١٠٠,٠	١
المجموع		76		20		12		230			
المتوسط		19		5		3					
النسبة		70.4		18.5		11.1					
المتوسط المرجح		٥٧,٥									
القوة النسبية لليعد		**70.99**									

تشير بيانات الجدول السابق رقم(٥) إلى النتائج المرتبطة بالعوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات توزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٥٧,٥) والقوة النسبية (٧٠,٩٪)، وبذلك يكون مستوى البعد متوسط، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول الموافقة على عبارات البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة ممن أجابوا نعم بلغت (٧٠,٤٪) في حين نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (١٨,٥٪) ونسبة (١١,١٪) أجابوا لا.

وقد جاء ترتيب العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، والتي جاءت على النحو التالي:-

١- جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها " يجب أن يكون ضمن مكونات المشروع الممول مكون خاص بتنمية قدرات العاملين المهنية" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٢٧) وقوة نسبية (١٠٠٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن تنمية قدرات العاملين من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها الجمعيات في جذب ذوي الخبرات للعمل بها.

٢- وجاءت العبارة رقم(١) والتي مفادها "لدى الجمعية كوادر بشرية تستطيع التخطيط لتحقيق استمرارية المشروعات التنموية." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٢٤) وقوة نسبية (٨٨,٩٪)، وتشير استجابات المبحوثين الجمعيات الأهلية تستقطب بعض الكوارد لكتابة المقترحات

٣- وجاءت العبارة رقم(٢) والتي مفادها "لدى الجمعية عدد كافي من المتطوعين يضمن استمرارية المشروعات التنموية." في الترتيب الثالث بوزن مرجح (١٦) وقوة نسبية (٥٩,٣٪)،

وتشير استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في جذب المتطوعين، حيث انخفاض مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية التطوع.

٤-وجاءت العبارة رقم(٣) والتي مفادها "انقطاع التمويل يؤثر فى الاستعانة بموظفين أكفاء فى ادارة المشروعات" في الترتيب الرابع بوزن مرجح (٩,٧) وقوة نسبية (٣٥,٨٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن الكوادر البشرية تحتاج إلى موارد مالية لا تستطيع الجمعيات توفيرها لذا يمكن للجمعية الاعتماد على بعض تلك الكوادر لوقت قصير في التخطيط للمشروع وكتابة المقترحات، ولكن عند التنفيذ تعتمد على عناصر جديدة وهذا ما أشار له بعض أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث أثناء المقابلات.

جدول رقم (٦) يوضح ترتيب عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية

		نعم			إلى حد ما			لا			المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		المجموع	المتوسط	%	المجموع	المتوسط	%	المجموع	المتوسط	%			
١	العوامل الاقتصادية	١٥١	١٨,٩	٦٩,٩	٢٦	٣,٣	١٢	٣٩	٤,٩	١٨,١	٤٥	٥٥,٦	٣
٢	العوامل التنظيمية	٧٧	١٥,٤	٥٧	٤٠	٨	٢٩,٦	١٨	٣,٦	١٣,٣	٦١	٧٥,٣	١
٣	العوامل المجتمعية	٣٥	١١,٧	٤٣,٢	١٧	٥,٧	٢١	٢٩	٩,٧	٣٥,٨	٤١,٣	٥١	٤
٤	العوامل البشرية	٧٦	١٩	٧٠,٤	٢٠	٥	١٨,٥	١٢	٣	١١,١	٥٧,٥	٧٠,٩	٢
المجموع		٣٣٩	–	–	١٠٣	–	–	٩٨	–	–	–	–	–
المتوسط		–	١٦,٣	٦٠,١	–	٥,٥	٢٠,٣	–	٥,٣	١٩,٦	٥١,٢	٦٣,٢	–

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦) والذي يوضح ترتيب عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية، وفقاً للمتوسط المرجح والقوة النسبية، حيث يتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٥١,٢) والقوة النسبية (٦٣,٢٪)، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول الموافقة، ومما يؤكد ذلك أن نسبة من أجابوا نعم بلغت (٦٠,١٪)، أما نسبة من أجابو إلى حد ما بلغت (٢٠,٣٪)، بينما من أجابوا لا بلغت نسبتهم (١٩,٦٪).

وقد جاء ترتيب عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية، وفقاً للمتوسط المرجح والقوة النسبية على النحو التالي:

- جاءت العوامل التنظيمية، في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٦١)، وقوة نسبية (٧٥,٣٪)، وذلك طبقاً لاستجابات المبحوثين أن العوامل التنظيمية تتوفر بشكل مقبول مع التأكيد على إمكانية الجمعية على اتخاذ بعض التدابير لتطويرها.

– جاءت العوامل البشرية، في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٧٥,٥)، وقوة نسبية (٧٠,٩٪)، وذلك طبقاً لاستجابات المبحوثين أن توفير الكوادر البشرية أحد التحديات التي تحاول الجمعيات الأهلية التغلب عليها.

– جاءت العوامل الاقتصادية، في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٤٥)، وقوة نسبية (٥٥,٦٪)، وذلك طبقاً لاستجابات المبحوثين أن توفير الموارد المالية أهم الصعوبات التي تواجها الجمعيات الأهلية وأكثر العوامل تأثير على استدامة المشروعات التنموية.

– جاءت العوامل المجتمعية، في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٤١,٣)، وقوة نسبية (٥١٪)، وذلك طبقاً لاستجابات المبحوثين أن ثقافة المجتمعات المحلية تحتاج تغيير بتدخل العديد من الجهات الأهلية والحكومية والقطاع الخاص لتنمية فكر العمل التطوعي.

٧– النتائج المرتبطة بمقترحات تحقيق استدامة المشروعات التنموية

جدول رقم (٧) يوضح ترتيب مقترحات لتحقيق استدامة المشروعات التنموية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	رفع وعي المجتمعات بأهمية العمل التطوعي.	٢٦	٩٦,٣	١	٣,٧	٠	٠,٠	80	26.7	98.8	٤
٢	التخطيط الجيد لتوفير تمويل بديل بعد انتهاء تمويل المشروعات.	٢٧	١٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	81	27.0	100	١
٣	التشبيك مع الجهات المجتمعية التي تعمل في نفس مجال المشروعات التنموية لضمان استمراريتها.	٢٧	١٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٨١	٢٧,٠	١٠٠	١م
٤	إعداد كوادر بشرية بالجمعية قادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجي لضمان استمرارية المشروعات التنموية.	١٨	٦٦,٧	٩	٣٣,٣	٠	٠,٠	٧٢	٢٤,٠	٨٨,٩	٥
٥	التخطيط لتنفيذ مشروعات مدرة للدخل بالجمعية للانفاق على المشروعات التنموية التي توقف تمويلها.	٢٧	١٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٨١	٢٧,٠	١٠٠	١م
٦	يجب أن يتم التدرج فى تقليل تمويل المشروعات التنموية طبقاً لقدرة الجمعية على ادارة المشروع.	١٧	٦٣,٠	٤	١٤,٨	٦	٢٢,٢	٦٥	٢١,٧	٨٠,٢	٦
المجموع		١٤٢		١٤		٦		٤٦٠			
المتوسط		23.7		2.3		1.0					
النسبة		87.7		8.6		3.7					
المتوسط المرجح		٧٦,٧									
القوة النسبية لليعد		**94.65**									

تشير بيانات الجدول السابق رقم(٧) إلى النتائج المرتبطة بمقترحات تحقيق استدامة المشروعات التنموية، حيث يتضح أن هذه الاستجابات توزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (٧٦,٧) والقوة النسبية (٩٤,٧٪)، وبذلك يكون مستوى البعد قوي، وبذلك يمكن التأكيد على أن هذه الاستجابات تركز حول الموافقة على عبارات البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من أجابوا نعم بلغت (٨٧,٧٪) في حين نسبة من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (٨,٦٪) ونسبة (٣,٧٪) أجابوا لا.

وقد جاء ترتيب مقترحات تحقيق استدامة المشروعات التنموية وفق الوزن المرجح والقوة النسبية، والتي جاءت على النحو التالي:-

١- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها "التخطيط الجيد لتوفير تمويل بديل بعد انتهاء تمويل المشروعات" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٢٧) وقوة نسبية (١٠٠٪)، وتشير استجابات المبحوثين، كذلك جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها "التشبيك مع الجهات المجتمعية التي تعمل في نفس مجال المشروعات التنموية لضمان استمراريتها" في نفس الترتيب وبهذا تشير استجابات المبحوثين إلى أن هناك عدة مؤسسات بالمجتمع تتفق في مجالات العمل وإذا تم التنسيق بينها سوف نضمن استدامة المشروعات التنموية، هذا بالإضافة إلى العبارة رقم (٥) والتي مفادها " التخطيط لتنفيذ مشروعات مدرة للدخل بالجمعية للانفاق على المشروعات التنموية التي توقف تمويلها" والتي جاءت أيضاً في نفس الترتيب وبهذا تشير استجابات المبحوثين إلى الجمعيات الأهلية تحتاج إلى مصادر دائمة للدخل تضمن لها استمرارية أنشطتها.

٢- وجاءت العبارة رقم(١) والتي مفادها "رفع وعي المجتمعات بأهمية العمل التطوعي" في الترتيب الرابع بوزن مرجح (٢٦,٧) وقوة نسبية (٩٨,٨٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن ثقافة المجتمع حول العمل التطوعي من الأمور التى تحتاج مجهود للعمل على ترسيخها فى ثقافة المجتمع المصري.

٣- وجاءت العبارة رقم(٤) والتي مفادها "إعداد كوادر بشرية بالجمعية قادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجي لضمان استمرارية المشروعات التنموية" في الترتيب الخامس بوزن مرجح (٢٤) وقوة نسبية (٨٨,٩٪)، وتشير استجابات المبحوثين أن ضرورة توفير دخل لإعداد كوادر بشرية، وزيادة عدد التدريبات التي تقدم من قبل المعنين (الاتحاد العام للجمعيات- بعض الجهات المانحة..... وغيرها) لرفع كفاءة العاملين بالجمعيات الأهلية

٥- وجاءت العبارة رقم(٦) والتي مفادها "يجب أن يتم التدرج فى تقليل تمويل المشروعات التنموية طبقاً لقدرة الجمعية على ادارة المشروع " في الترتيب السادس بوزن مرجح (٢١,٧) وقوة نسبية (٨٠,٢٪).

عرض وتحليل نتائج دليل مقابلة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات عينة البحث

١- وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة حول العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية:-

قام الباحث بتحليل دليل مقابلة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث والأخذ بوجهات النظر الأكثر تكراراً وهي كالتالي:-

فيما يتعلق بنوعية العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحقيق استدامة المشروعات التنموية بالجمعيات الأهلية، أشار أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية أن معظم الجهات المانحة ترفض تخصيص جزء من التمويل لتأسيس أو بناء وحدة داخل الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات المشروعات الممولة، وتعتبر ذلك البند مساهمة من الجمعية في تنفيذ المشروع الممول فيتم هذا التأسيس على أقل الامكانيات التي تكفي فقط مدة المشروع وتهلك بعد تلك الفترة، كذلك أكد بعض أعضاء مجالس الإدارة أن الجهات المانحة لا تهتم بمتابعة المشروع بعد إنتهاء مدة التنفيذ بالرغم من الاتفاق على بعض الأنشطة لاستدامة المشروع، وارجعوا هذا إلى أن مديري المشروعات بتلك الجهات تنتهي أيضاً مهمتهم بعد انتهاء مدة المشروع ويكلفون بمهام جديدة بمشروع أخر، كذلك أكد بعض أعضاء مجالس الإدارة إلى أن العاملين بالجمعيات الأهلية لا يجيدون التخطيط لمشروعات مدرة للدخل.

٢- وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة حول العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية:-

قام الباحث بتحليل دليل مقابلة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث والأخذ بوجهات النظر الأكثر تكراراً وهي كالتالي:-

أشار أعضاء مجالس الإدارة إلى أن العوامل التنظيمية التي تؤثر استدامة المشروعات التنموية أنه لا يوجد توجه عام لدى الجمعيات الأهلية لصياغة أهداف استراتيجية فعلية، إنما تصاغ أهداف مرحلية طبقاً لما هو متاح من فرص لتقديم المقترحات من قبل الجهات الممولة، كذلك لا تهتم ولا تجيد الجمعيات الأهلية التنسيق مع غيرها من المؤسسات المجتمعية لتنفيذ بعض المشروعات.

٣- وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة حول العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية:-

قام الباحث بتحليل دليل مقابلة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث والأخذ بوجهات النظر الأكثر تكراراً وهي كالتالي:

أشار أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث إلى نوعية العوامل المجتمعية المؤثرة في تحقيق استدامة المشروعات التنموية، والتي تمثلت صعوبة جذب المتطوعين لتقديم خدمات

لأفراد المجتمع نتيجة عزوف الشباب عن العمل التطوعي، كذلك مديرية الشئون الاجتماعية لا تهتم بالمتابعة الفنية لمشروعات التنموية المنفذة بالجمعيات الأهلية، وإنما تقتصر المتابعة على المتابعة المالية أو القانونية فقط، ولكن استمرارية المشروعات ليس معيار للمتابعة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية.

٤- وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة حول العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية:-

قام الباحث بتحليل دليل مقابلة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث والأخذ بوجهات النظر الأكثر تكراراً وهي كالتالي:

أشارت استجابات أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية عينة البحث، إلى أن أغلب العاملين بالجمعيات الأهلية قليلي الخبرة من الشباب حديثي التخرج وذلك لقبول تلك الفئة مرتبات منخفضة نسبياً وبعد حصولهم على الخبرة الكافية يبحثون عن فرصة عمل أفضل بمرتبات أعلى، الأمر الذي يجعل الجمعيات الأهلية غير قادرة على الاحتفاظ بذوي الخبرات، في حين أن مؤسسات المجتمع (مثل الاتحاد العام للجمعيات-الاتحاد الاقليمى-بعض الجهات المانحة... وغيرها) لا توفر دورات تدريبية بالقدر الكافي لتأهيل العاملين بالجمعيات الأهلية.

النتائج العامة للبحث:

ترتبط دائما النتائج بالمقدمات في البحث العلمي لهذا سوف يتم عرض نتائج هذا البحث من خلال تساؤلاته:

النتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي ما عوامل تحقيق استدامة المشروعات التنموية ؟

وتتضمن هذه نتائج الاجابة على هذا التساؤل الاجابة على التساؤلات الفرعية تتفرع منه الأسئلة التالية :

١- التساؤل الفرعي الأول ما العوامل الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

تمثلت تلك العوامل في تقديم الجمعية خدماتها للمستفيدين مجاناً أو مقابل رمزي لا يغطي تكاليف تلك الخدمات، عدم اهتمام الجمعيات بتنفيذ مشروعات مدرة للدخل لتوفير مرتبات للعاملين بعد توقف تمويل المشروعات، مع التأكيد أن المشروعات التنموية تدر دخل للجميعات، عدم التزام بعض الجهات الشريكة مع الجمعيات في تنفيذ أنشطة ضمان استدامة المشروعات بعد توقف التمويل، كذلك عدم تقبل الفئات المستهدفة دفع مقابل مادي لخدمات كانت تستفيد بها دون مقابل.

٢- التساؤل الفرعي الثاني ما العوامل التنظيمية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

تمثلت تلك العوامل في أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في الالتزام بالأنشطة التي تحقق الاستمرارية، كذلك تفضل الجمعية استهداف فئات جديدة دون الفئات السابق العمل معها لتوسيع نطاق عملها، حرص الجمعيات الأهلية على التنسيق بين المشروعات التي تنفذها لتحقيق استمرارية

كل منها، تفضيل قيادات الجمعية البدء في مشروعات جديده بدلاً من تحقيق استمرارية المشروعات المنفذة.

٣- التساؤل الفرعي الثالث ما العوامل المجتمعية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

تمثلت تلك العوامل في أن الجمعيات الأهلية تجد صعوبة في التواصل مع الجهات المانحة بعد توقف المشروع، وفسر البعض هذا بأن المسئولين عن تلك المشروعات بالجهات المانحة هم أيضاً ينتهي عقدهم ويتولون مسؤلية مشروعات جديدة، كذلك تجد صعوبة في جذب المتطوعين لضمان استمرارية المشروعات التنموية. بالإضافة إلى أن مديرية الشئون الاجتماعية لا تتدخل فنياً في متابعة الجمعيات الأهلية ولكنها تكتفي بالمتابعة المالية والقانونية لأنشطة الجمعيات.

٤- التساؤل الفرعي الرابع ومؤداه ما العوامل البشرية لتحقيق استدامة المشروعات التنموية؟

تمثلت تلك العوامل في ضعف الامكانيات المادية لدى الجمعيات يجعلها غير جاذبة لذوي الخبرات، لذا إذا توافرت بعض الموارد تستخدمها في توفير مقابل للكوادر البشرية التي تستعين بهم في التخطيط وكتابة مقترحات المشروعات، ولكن لا تستطيع توفير الموارد الكافية لتشغيل تلك الكوادر بها، أن تنمية قدرات العاملين التي توفرها بعض الجهات المانحة من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها الجمعيات في جذب ذوي الخبرات للعمل به

قائمة المراجع.

١- المطران غريغوار حداد: **نحو مجتمع مدني**، بحث منشور، مؤتمر نظمته الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش إيبرت، بعنوان المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت، بين ١٨-٢٠ابريل ٢٠٠٤. ص,٢٣

٢- سعد طه علام : **التنمية والمجتمع** (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ٢٠٠٧) ص٢٧.

٣- أيمن السيد عبد الوهاب: **دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ٢٠٠٣) ص١٧

4-Robert J Chaskin, Robert M.Gerge: **Measuring Social capital: exploration in community _ Research Partner ship university of Chicago** 2006. WWW. eul.edu.org

٥- مصطفى محمود مصطفى : **دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة كفاؤة المنظمات غير الحكومية العاملية فى مجال تنمية المجتمع المحلى الريفى** , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة الفيوم , ١٩٩٨

6- Anzae Uzma : " ***An Exploratory Study of Factors Which have Contributed to the Sustainability of Community Participation in Education in Baluchistan Pakistan*** " , The American University , 1998 , p 212

7- Staley John : ***Understanding Development : The Experience of Voluntary Agencies in South Asia*** , Asian Affairs , Jun 98 , Vol 29 , p 152

٨- محمد عبد الصادق دندراوى: **تقويم فاعلية التكافل الاجتماعى فى مدى تحقيقها لأهدافها التنموية**, رسالة ماجستير(غير منشورة) , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة الفيوم , ١٩٩٩ .

٩- نهاد محمد كمال يحي: **دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري** دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥. رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب قسم الاجتماع جامعة عين شمس ٢٠٠٠

10-Anzar Uzma:" ***The NGO Sector in Pakistan: Past, Present and Future*** ", Paper Presented at the Annual Meeting of the Comparative and International Education Society, 46th Orlando, March 6-9-2002.

١١- محمد عبد الصادق دندراوي : **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، وتحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية**، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم ،٢٠٠٤

١٢- وجدى محمد بركات : **تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية فى ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعى بالمجتمع العربى المعاصر** , المؤتمر العلمى الثامن عشر , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , ١٣-١٦ مارس , ٢٠٠٥ .

١٣- عادل محمد أنس : **منظمات التنمية الحضرية بين تغاير أو تماثل كلاً من أهدافها الرسمية وأنشطتها الواقعية**، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-١٣/٣/٢٠٠٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الخامس ص ص ٢٣١٩ ، ٢٤٠٦

١٤- سناء محمد حجازي:**العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية**،بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-١٣/٣/٢٠٠٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، المجلد الخامس ص ص ٢٥٥٩ ، ٢٦٠٤

١٥- أبو النجا محمد العمري:**استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الخدمات بالجمعيات الأهلية**، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، ١٢-١٣/٣/٢٠٠٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المجلد الخامس ص ص ٢٦٠٥ ، ٢٦٩٠

١٦- محمد ممدوح عبد الله : **دور الجمعيات الأهلية فى تفعيل آلية التنمية المستدامة** , رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة عين شمس , معهد الدراسات والبحوث البيئية , ٢٠٠٦ .

١٧- أحمد صادق رشوان : **العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة** , المؤتمر العلمى الدولى العشرون للخدمة الاجتماعية , الخدمة الاجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , ٢٠٠٧ .

١٨-عبد الله، خالد عبد الفتاح(٢٠٠٧): **مؤشرات تخطيطية لتفعيل استفادة الأسر الفقيرة من خدمات الرعاية الاجتماعية** , المؤتمر العلمى السادس،الفقر وحقوق الأسرة آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية , المعهد العالى للخدمة الاجتماعية , القاهرة .

١٩- سليمان، فالح فواز(٢٠٠٩): **دور العلاقات العامة فى المجتمعات الخيرية**,رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب, قسم الاعلام والعلاقات العامة , الجامعة الأهلية , البحرين.

٢٠ -رشوان، أحمد صادق (٢٠١١): **المتغيرات المؤسسية والمجتمعية المرتبطة ببناء القدرات التمويلية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع**، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣١، مجلد ٦،أكتوبر.

٢١- جاسم عبد الله عوض: **دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى باليمن (دراسة ميدانية بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت)**رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الآداب , جامعة أسيوط , ٢٠١١.

٢٢- القرارعة،خالد عطاالله محمد: **أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مؤسسات التمويل الحكومية فى تنمية المجتمع المحلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية،الخرطوم.٢٠١٢

٢٣- الكواري، كلثم جبر: **تصور مقترح لتفعيل دور الوقف الخيري فى تمويل برامج الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات العربية الاسلامية**، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية،ع ٣، ج١، المؤسسة العربية للاستشارات اللعلمية والموارد البشرية، مصر ، يناير.٢٠١٣.

24-**Tuntiak Katan: Amerindian Livelihoods, Outside Interventions, and Poverty Traps in the Ecuadorian Amazon**, the Rural Sociological Society Journal, Vol. 78, No. 2, June 2013, P168.

٢٥-أمل سعد صالح محمد: **تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة**، بحث منشور، المؤتمر العربي الاقليمي، الرابط بين الريف والحضر، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمراني، ٢٠٠٥,

٢٦-سامية إبراهيم السيد: **النسق القيمي ودوره في تحقيق التنمية المتكاملة في القرية المصرية**، بحث منشور، المؤتمر العربي الاقليمي، الرابط بين الريف والحضر، القاهرة، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمراني، ٢٠٠٥,

٢٧-محمود الشافعي، عبير بشير: **أثر برامج التنمية المستدامة على الريف والحضر**، بحث منشور، المؤتمر العربي الاقليمي، الرابط بين الريف والحضر، القاهرة، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمراني، ٢٠٠٥,

٢٨-الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية: **تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢**، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب برنامج الشرق الأوسط، ٢٠١٢.